ملف العدد

توسع تجمع البريكس .. الحوافز وحدود الفاعلية

أحمد دياب
مدير تحرير مجلة الديمقراطية
مؤسسة الأهرام المصرية

الملخص

يمثل الصعود الاقتصادي لـ»البريكس» تحولا جيو- سياسيًا مهمًا، حيث أصبح يُنظر إلى التكتل على أنه بديل عن «النظام العالمي الليبرالي»، الذي تقوده الولايات المتحدة، ولاسيما مع تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول التكتل مجموعة الدول الصناعية السبع المتقدمة التي تقودها الولايات المتحدة، حيث أعلن رئيس جنوب إفريقيا «سيريل رامافوزا» في القمة الخامسة عشر اغسطس 2023 ، دعوة 6 دول جديدة للانضمام إلى مجموعة «بريكس» للاقتصادات الناشئة ومنها مصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات والأرجنتين لتصبح أعضاء في البريكس.

وقد اهتمت القمة على دعم اهتمام دول البريكس بإفريقيا وقضاياها التنموية ، وكذلك تلك المتعلقة بالاستثمارات؛ وهو ما يحتاج إلى مناخ مستقر على المستوى الوطني في بلدان القارة، ولكن رغم حالات المنفعة المتبادلة بين دول «البريكس»، لكنها تواجه قيود وتحديات قد تضع حدودا لإمكانية تطوير عملها مستقبلا، لاسيما بالنظر إلى الاختلافات الديموغرافية والاقتصادية، والسياسية الموجودة حاليًا، فضلا عن ضرورة بناء توافق في الآراء بشأن معايير، وآليات إدراج الأعضاء الجدد، ولاسيما في ظل وجود اختلافات بين أعضاء «البريكس» حول المعايير المطلوب توافرها في الدول طالبي العضوية الجديدة.

Abstract:

The economic rise of the BRICS represents an important geopolitical shift, as the conglomerate is seen as an alternative to The "liberal world order", led by the United States, particularly as the gross domestic product (GDP) of the bloc states surpassed the US-led Group of Seven Advanced Industrialized Nations (G7), where the President of South Africa declared "Cyril Ramaphosa" at the 15th Summit August 2023, inviting 6 new countries to join the Group "BRICS" for emerging economies including Egypt, Ethiopia, Iran, Saudi Arabia, UAE and Argentina to become BRICS members.

The Summit focused on supporting BRICS 'interest in Africa and its development issues, as well as those related to investments; This requires a stable climate at the national level in the continent's countries, but despite mutually beneficial situations among States "BRICS", but they face constraints and challenges that may limit the possible future development of their work, especially in view of the current demographic, economic and political differences, as well as the need to build consensus on criteria and mechanisms for inclusion of new members, especially in view of differences among BRICS members on the criteria to be available in new applicant States.

مقدمة:

أعلن رئيس جنوب إفريقيا «سيريل رامافوزا» في القمة الخامسة عشر التي عقدت في اغسطس 2023، دعوة 6 دول جديدة للانضمام إلى مجموعة «بريكس» للاقتصادات الناشئة ومنها مصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات والأرجنتين لتصبح أعضاء كاملي العضوية في مجموعة بريكس ، وأضاف أن العضوية «ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من الأول من يناير 2024، واوضح رامافوزا أن المجموعة اتخذت قراراتها بالإجماع، واتفقت على «المبادئ التوجيهية لعملية توسيع بريكس ومعاييرها وإجراءاتها".

حيث يسعى تجمع البريكس الحصول على صوت أقوى في الساحة الدولية، في إطار مطالباتها بـ «إعادة توازن» النظام العالمي، بقدر ما تتمتع المجموعة بنقاط قوة فعلية تؤهلها للعب دور استراتيجي مهم في مسرح العلاقات الدولية في المستقبل المنظور، بقدر ما تشكو من صعوبات ذاتية، وتواجه تحديات موضوعية تحتاج إلى معالجات ضرورية عاجلة حتى تقوم بالدور المنوط بها في تعديل الاقتصاد العالمي، ووضع حدٍّ للهيمنة الغربية على اركان النظام الدولي [1].

أولاً: حوافز الانضمام لمجموعة «البريكس»:

رغم أن أعضاء البريكس، تتباعد جغرافيا وتفاوتت ديمغرافيا واقتصاديا وتختلف سياسيا، لكنها استطاعت أن تفرض نفسها لاعبا جديدا يتطور على الساحة الدولية، بالنظر إلى عدة اعتبارات ومقومات موضوعية:

1- امتلاك «البريكس» قدرات ديمغرافية واقتصادية هائلة

تمتلك مجموعة «البريكس» على عناصر قوة جماعية لا يمكن إغفالها، بعد أن كان حجم اقتصاد مجموعة «بريكس» حوالي 26 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 25.6 بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي في 2022، سيصبح بعد انضمام الدول الست الجديدة حوالي 29 تريليون دولار، بما يمثل حوالي 29 بالمئة من حجم الاقتصاد العالمي، ومع ارتفاع عدد دول مجموعة بريكس إلى 11 دولة سيصبح عدد سكان دول المجموعة أكثر من ثلاثة مليارات و670 مليون نسمة

أي مايقارب نصف سكان العالم، فيما كانت هذه النسبة عند نحو 40 بالمئة قبل انضمام هذه الدول.

لقد أصبحت «البريكس» أول ناد متعدد الأطراف غير غربي وعابر للقارات، وتمت الإشادة بها باعتبارها تجربة فريدة من نوعها للجمع بين البلدان المتنوعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً التي تشترك في مجموعة من الاهتمامات والمصالح فيما يتعلق بعمل النظام الدولي الليبرالي الغربي، وكانت «البريكس» مدفوعة بفكرة تحدي الهيمنة الغربية، إن لم يكن تفكيكها، وطرح أفكار جديدة في نظام الحوكمه العالمية [4].

2- تأسيس البريكس مؤسسات مالية بديلة:

تسعي الصين وروسيا لخلق درجة من التعددية في النظام الاقتصادي العالمي، سواء في إطار التعاملات التجارية أو المؤسسات المالية والنقدية. وسوف تشهد قمة «البريكس» القادمة (أغسطس 2023) النظر في استخدام عملة موحدة لمبادلاتها التجارية، وبحيث لا يظل الدولار الأمريكي فقط هو المحتكر لهذا الأمر، كما تشجع دول البريكس المعاملات بينها باستخدام العملات المحلية، وبدأت في ذلك بالفعل.

وكانت دول «البريكس» قامت بتأسيس «بنك التنمية الجديد» (NDB) برأس مال أولى قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي عام 2014، وينظر له البعض على أنه بديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يضاف إلى ذلك تم إنشاء آلية سيولة، أو ما سمى «ترتيب الاحتياطي الطارئ» (CRA)، لدعم الأعضاء الذين يعانون من صعوبات في المدفوعات. ويمثل «بنك التنمية الجديد» لـ«البريكس» وكذلك «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» (AIIB) بقيادة الصين، بقيمة 100 مليار دولار، خطوات هامة في طرح بدائل تنموية جديدة [5].

ومنذ إنشائه أصدر البنك أكثر من 35 قرضًا للبنية التحتية، بإجمالي 10.2 مليار دولار عبر العديد من القطاعات، من الطاقة المتجددة إلى النقل. وبشكل مثير للإعجاب، تمكن البنك أيضًا من الحصول على تصنيفات ائتمانية عالية- وهو عنصر حاسم لضمان قدرة البنك على زيادة رأس المال بسرعة. وفي عام

2018، حصل بنك التنمية الجديد على تصنيف AA + من كل من ستاندرد آند بورز (S&P) وفيتش، قبل أن يحصل على تصنيف AAA من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية عام 2019[6].

وقد خصص البنك 10 مليارات دولار لمكافحة وباء كورونا، في حين أن محفظته الإجمالية من المشاريع الاستثمارية تتجاوز الآن 20 مليار دولار. ويتم تنفيذ ما يصل إلى 62 مشروعًا كبيرًا في دول «البريكس»[7]، وبعد تولي رئاسة بنك «التنمية الجديد» في مارس 2023، أكدت ديلما روسيف، الرئيس السابق للبرازيل، على استراتيجية البنك المستقبلية لتمويل المشاريع بالعملات المحلية، وبالتالي رعاية الأسواق المحلية وحماية المقترضين من تقلبات أسعار الصرف المتقلبة [8].

3- تزايد قوة «البريكس» الاقتصادية عالمياً:

برزت «البريكس» كأقوى تجمع في العالم، مع توسيع نطاق الاعتراف بكونها قاطرة النمو العالمي. لكن الصعود الاقتصادي لـ»بريكس» يمثل أيضًا تحولا جيو- سياسيًا مهمًا، حيث أصبح يُنظر إلى هذه المجموعة على أنها بديل عن «النظام العالمي الليبرالي»، الذي تقوده الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول «البريكس» مجموع الدول الصناعية السبع المتقدمة التي تقودها الولايات المتحدة.

ومن حيث تعادل القوة الشرائية، في حين انكمش الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى من 50.42% من إجمالي الناتج العالمي في عام 1982 إلى 30.39 % في عام 2022، عزز الناتج المحلي الإجمالي لدول «البريكس» لنفس الفترة حصتها من 10.66 % إلى 31.59 % ، وفي حين أن جائحة كورونا تسببت في تباطؤ اقتصاديات مجموعة السبع، استمرت اقتصاديات «البريكس» ، وخاصة اقتصادات الصين والهند - في إظهار إمكانات قوية.

وكان توسيع التجارة بين دول «البريكس» الأداة الأساسية لتعزيز المجموعة، إذ شهد هذا مؤخرًا تركيزًا متزايدًا على استكشاف بدائل لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي، لقد أدى تجميد الأصول الروسية من قبل الغرب إلى أن تصبح هذه أولوية، حيث وضع بعض أعضاء «البريكس» بالفعل آليات لاستخدام

العملات المحلية. وتعمل الصين على عولمة اليوان، وقد طورت نيودلهي أيضًا ترتيبات للتجارة بالروبية الهندية مع 18 دولة [9].

وبالنسبة للعديد من البلدان التي تسعى للحصول على مساعدة مالية، فإن المطالب الصارمة المرتبطة غالبًا بعمليات الإنقاذ من قبل المؤسسات، التي يهيمن عليها الغرب مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أثبتت أنها غير مستساغة بشكل متزايد، مما دفع العديد من الدول للبحث في أماكن أخرى عن شراكات دولية بديلة [10].

4- بروز دور «البريكس» في الحرب الروسية- الأوكرانية:

مهدت حرب أوكرانيا الطريق لأن تصبح «البريكس» أكثر وضوحًا، حيث يُنظر إلى التجمع على أنه الشريك الأكثر موثوقية لروسيا، إلى جانب روسيا نفسها، لم تدعم أي من دول «البريكس»، الأربع الأخرى أيًا من القرارات الغربية لإدانة العمليات العسكرية لموسكو، كما أنهم لم يتعاونوا مع العقوبات الاقتصادية الغربية التي تسعى إلى فرض التزامات على الدول الأخرى.

في الواقع، برزت دول «البريكس» كقاعدة دعم فريدة تحافظ على الاقتصاد الروسي واقفًا على قدميه. وبينما كانت الولايات المتحدة منشغلة في تكوين تحالف من 50 دولة، أو نحو ذلك لتزويد أوكرانيا بجهودها الحربية، أعطت جنوب إفريقيا، الرئيس الحالي، الأولوية للـ«بريكس» للعب دور أكبر في إنهاء الصراع بين أوكرانيا وروسيا.

وعلى المستوى الفردي أيضًا، تعمل الصين والهند على استكشاف طرق لتسهيل إنهاء مبكر لحرب أوكرانيا، وفي مواجهة المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرات توقيف بحق الرئيس فلاديمير بوتين على خلفية ما يسمى بجرائم الحرب في أوكرانيا، أعلنت جنوب إفريقيا حصانة دبلوماسية لجميع المسئولين الروس.

5- انفتاح دول «البريكس» على توسيع العضوية:

شهد تجمع « البريكس» إحجام الدول الأعضاء عن الانفتاح وتوسيع عضويتها تغيرًا، وكانت الصين عادة أكثر المؤيدين صراحة للتوسع، بينما كان يُنظر إلى الهند على أنها الأكثر ترددًا، وعلى مر السنين، حيث أظهرت روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا - بهذا الترتيب - أيضًا ميلًا أكبر لإضافة أعضاء جدد، على الرغم من أن لكل منهم تفضيلاته الخاصة.

وشهدت حرب أوكرانيا زيادة دعم روسيا لتوسع «البريكس»، وهذا مدفوع بحاجتها إلى توسيع قاعدة دعمها ضد الرقابة والعقوبات الغربية، ولا تزال نيودلهي قلقة بشأن محاولة بكين حشد المزيد من أصدقائها في المنتدى، مما قد يؤدي إلى تهميش الهند، ولكن نظرًا لأن الهند الآن خامس أكبر اقتصاد في العالم، فقد يكون لنيودلهي أسبابها الخاصة لدعم الدول الصديقة مثل الأرجنتين وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة [11].

ثانياً: الدول العربية وعضوية «البريكس».. الحسابات والطموحات

على مدى السنوات القليلة الماضية، تبدى بعض الدول العربية اهتماما ملحوظا بالمشاركة في فعاليات ومؤسسات «البريكس» تمهيدا للانضمام إلى عضويتها مستقبلاً، وقد شاركت مصر في قمتي البريكس في عامي 2017 و2022، وقمة جنوب إفريقيا أيضًا، وقد ازداد اهتمام مصر بمجموعة «البريكس» خلال العامين الماضيين، فالتطور التدريجي للنظام المالي العالمي بعيدا عن الدولار، والابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكي، هو أمر تتطلع الدولة الإفريقية إلى القيام به. وفي هذا الإطار، تأمل مصر في إقامة مزيد من التجارة بالعملات المحلية [12].

وبالرغم من أن مصر قد انضمت بالفعل إلى بنك التنمية الجديد (NDB) في مارس 2023، وشاركت فى إطار اجتماعات سابقة للبريكس فيما عرف بـ»بريكس بلس» ، إلا أن عضوية المجموعة سوف تفتح لها آفاقا جديدة، سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار مع دول التكتل، بالإضافة للمشاركة في الآليات الجديدة المتعلقة باستخدام عملة موحدة كبديل للدولار، أو استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية، وهو ما سيخفف الضغوط المتعلقة

بالطلب على الدولار [13]، ومن ثم يعد انضمام مصر لـ"بريكس"، تأكيدا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كما أن التقارب مع مجموعة «بريكس» يساعد في «الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة، بالصورة التي ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية".

وفي نوفمبر 2022، تقدمت الجزائر رسمياً للانضمام للمجموعة، وبُعيد تقديم الطلب، وقّعت الصين في الشهر نفسه مع الجزائر ما سميت «الخطة الخماسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل» بينهما للفترة بين عامي 2023 و2026، كما أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أن «روسيا ترحب برغبة الجزائر في الانضمام لـ(بريكس)»، وفي ديسمبر 2022، قال الرئيس الجزائري، إنه «يأمل أن يتوج عام 2023 بدخول الجزائر مجموعة (بريكس)»، مضيفاً أن «بلاده حصلت على موافقة روسيا والصين وجنوب أفريقيا، وأن الرئيس الجديد للبرازيل سيوافق على انضمام الجزائر»[14].

وبالنسبة لدول الخليج، فإن الانضمام إلى التكتلات التجارية الرئيسية أمر منطقي حيث تسعى الدول إلى توسيع العلاقات التجارية وتطويرها كمراكز عبور عالمية، وخطط الانضمام كانت قيد العمل لفترة من الوقت وكان الزخم يتزايد تجاه هذه النقطة، وقد أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أن بلاده طالما كانت مُدركة وداعمة للأهمية الاستثنائية التي تتبوّأها مجموعة «بريكس» على الساحة الدولية لتعزيز السلام والأمن والازدهار، وأشار إلى أن السنوات الماضية شهدت تنامياً متصاعداً في الدور الذي تلعبه مجموعة «بريكس»[15].

ومن جانبه، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري، حرص بلاده على تطوير التعاون المستقبلي مع مجموعة «بريكس»، من خلال الاستفادة من القدرات والإمكانات التي تمتلكها المملكة ودول «بريكس»؛ بهدف تلبية المصالح المشتركة وتحقيق الازدهار

للجميع، إذ ارتفع إجمالي التجارة الثنائية بين المملكة ودول المجموعة، من 81 مليار دولار في عام 2017، إلى 128 مليار دولار في عام 2021، وتجاوز 160 مليار دولار في عام 2022[16].

ومن ثم فان انضمام المملكة العربية السعودية إلى «البريكس»، يعزز محاولات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد بلاده، وهو جهد جعلها أقرب بكثير إلى روسيا والصين في السنوات الأخيرة. والصين هي أهم عميل نفطي للمملكة، بينما تعتمد على العلاقات مع روسيا للمساعدة في دعم أسعار الخام من خلال أوبك +، حيث تجري المملكة العربية السعودية محادثات بشأن الانضمام إلى بنك التنمية الجديد (NDB) التابع لمجموعة «البريكس»، حيث إن توسيع العضوية بضم الرياض من شأنه أن يشير إلى اهتمام البنك بتحدي احتكار الغرب للمؤسسات المالية العالمية، ويمثل ثقلًا موازنًا لنوادي الدول الغنية مثل مجموعة السبعة، والتي يُنظر إليها على أنها هياكل استعمارية جديدة، لاسيما في الجنوب العالمي، والثقل المالي للمملكة العربية السعودية من شأنه أن يعطي البريكس دور البنك أكثر بروزًا في التمويل متعدد الأطراف، ويتماشى مع خطط المجموعة لإنشاء هياكل مالية بديلة لا تهيمن عليها واشنطن.

وغالبًا ما يشير النقاد إلى أن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي يميلون إلى أن يكونا تمثيلاً ناقصًا هيكليًا لجنوب الكرة الأرضية في صنع القرار، ويتوافقان بشكل وثيق مع أهداف السياسة الخارجية الغربية، مع تقلص الصناديق العالمية بعيدًا عن الاستثمارات في روسيا والصين، قد يقدم بنك التنمية الوطني بديلاً.

وفي هذا السياق، فإن دخول المملكة العربية السعودية إلى مجموعة البريكس» من شأنه أن يبعث برسالة مفادها أن أعضائها الحاليين والمستقبليين، ومن المرجح أن يسعوا إلى هياكل بديلة للحوكمة والتمويل العالميين، يبدو أن الغرب قد لاحظ أنه دعت مجموعة السبع هذا العام الهند والبرازيل والاتحاد الأفريقي وفيتنام وإندونيسيا وكوريا الجنوبية كمراقبين.

ومن المحتمل أن تكون الصين قد لعبت دورًا في دعم عرض المملكة العربية السعودية لدول البريكس، ففي مارس 2023، انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) كشريك في الحوار وكانت تجري محادثات نشطة مع الصين لإجراء معاملات متعلقة بالنفط باليوان، ولا يعني ذلك أن عضوية السعودية ستثير اعتراضات كثيرة من دول «البريكس» الأخرى، لكن لن يكون هناك من يعارض مبادرات إلغاء الدولرة كشكل من أشكال التأمين ضد الاستغلال الأمريكي المتكرر للنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الدولار كسلاح [17].

ثالثاً: البريكس ومعايير العضوية الجديدة:

في حين سيحتاج أعضاء بريكس إلى بناء توافق في الآراء بشأن معايير مفصلة وطرائق أخرى لإدراج الأعضاء الجدد، فإن هناك الآن نقاش نشط داخل الكتلة حول المعايير التي سيتم استخدامها في اتخاذ قرار بشأن أساليب التوسع، وعلى الرغم من أن تاريخ مؤتمرات بريكس الذي يمتد على مدى 15 عامًا قصير نسبيًا، إلا أنه يحدد عناصر معينة من الاعتماد على المسار والمبادئ التوجيهية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم المسارات المستقبلية لتوسع «البريكس».

وأحد عناصر الاعتماد على المسار هو أنه في حين أن الحجم والوزن كانا مهمين بشكل واضح في تجميع الكتلة معًا، فقد كان تمثيل كل اقتصاد من بلدان «البريكس» في منطقته في العالم النامي، البرازيل في أمريكا اللاتينية، والصين في شرق آسيا، والهند في جنوب آسيا، وروسيا تمثل شمال أوراسيا، وجنوب أفريقيا تمثل القارة الأفريقية، وإذا تم إتباع هذا المبدأ الرئيسي للتمثيل من خلال المزيد، فإن توسيع الكتلة سيحتاج إلى إعطاء الأولوية للاقتصاديات الرائدة من تلك المناطق التي لم يتم تمثيلها بعد من قبل مجموعة «البريكس» الأساسية، وفي هذه المرحلة، يبدو أن هناك منطقتين في الجنوب العالمي لم تجد مكانهما بعد في قلب «البريكس»، وهذه المناطق هي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وأكبر الاقتصاديات القادمة من هذه المناطق، التي هي أيضًا أعضاء في مجموعة العشرين هي المملكة العربية السعودية وإندونيسيا، وهما أيضًا أكبر

ممثلي المجموعات الإقليمية المعنية، دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان.

مثل هذا التوسع المحدود سيسمح بشكل أساسي لدول «البريكس» بتغطية جميع المناطق الفرعية الرئيسية في الجنوب العالمي، لكن المشكلة هي أن مثل هذا التوسع من شأنه أن يميل تمثيل البلدان النامية في «البريكس» لصالح آسيا، التي سترفع عضويتها إلى 5 دول، مع بقاء دولة واحدة فقط في قلب إفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن لا يزال هناك شعور بأن توسع «البريكس» يحتاج على المدى الطويل إلى منح تمثيل أكبر لأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا السياق، قد يوفر شكل «3 + 3 + 3» لأكبر 3 اقتصاديات من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيلًا أكبر لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا في قلب مجموعة «البريكس»، بينما يغطي أيضًا الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والسكان في المناطق الرئيسية ذات الصلة في جنوب الكرة الأرضية، وقد تكون هناك عضوية إضافية ممنوحة لآسيا بسبب حصتها الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والسكان- 38% و 60% على التوالي، مقارنة بـ 3 % و 17 % لأفريقيا و 4 % و 8.4 % لأمريكا اللاتينية.

على سبيل المثال، قد ينطوي التوسع في القلب على المدى المتوسط على صيغة «2 + 2 + 2» مع دولتين أخريين من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والمكسيك)، بلدين من إفريقيا (مصر والجزائر أو إثيوبيا) واقتصاديان آخران من آسيا (المملكة العربية السعودية وإندونيسيا)، وهذا سيرفع العدد الإجمالي للاقتصاديات النامية في قلب «البريكس» إلى 11 - 3 من إفريقيا، و 3 من أمريكا اللاتينية و 5 من آسيا. بدلاً من ذلك، يمكن لهذه الاقتصاديات الستة من الجنوب العالمي أن تشكل دائرة شراكة دائمة جنبًا إلى جنب مع نواة دول التجمع التي تشارك بشكل منتظم في قمم «البريكس».

وفي المناقشات المتعلقة بتوسيع «البريكس»، من المهم أن نفهم أنه لا يتعلق الأمر فقط بالدول العشرين أو نحو ذلك التي أعربت عن اهتمامها بالعمل جنبًا إلى جنب مع دول «البريكس» ، يأمل غالبية مجتمع الجنوب العالمي بشكل متزايد في أن تصبح منصة شاملة تقيم روابط تعاونية في جميع أنحاء العالم

النامي، وفي هذا الصدد، من المهم عند تصميم توسعاتها أن تظل مجموعة «البريكس» في صدارة المنحنى وبدلاً من مجرد الرد على طلبات العضوية، فإنها تنشئ أيضًا إطارًا شاملاً طويل الأجل يمكن أن يقدم مجموعة من طرق التعاون لأي اقتصاد نامٍ في الجنوب العالمي[18].

وقد تضمنت اجتماعات «أصدقاء البريكس» دول مثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر والجابون وكازاخستان بالإضافة إلى مصر والأرجنتين وبنغلاديش وغينيا بيساو وإندونيسيا، وتمت دعوة بعض هذه البلدان من داخل مجموعة البلدان التي تقدمت في وقت سابق للانضمام إلى مجموعة «البريكس»، بينما ظهر البعض الآخر كممثلين عن المناطق المعنية والتجمعات الإقليمية لجنوب الكرة الأرضية، وإلى حد ما، قد يقدم تكوين البلدان المدعوة إلى دائرة «أصدقاء البريكس» رؤى ثاقبة حول شكل اجتماعات «البريكس القادمة « [19].

رابعاً: عضوية «البريكس».. حدود وقيود الفاعلية:

على الرغم من العديد من حالات المنفعة المتبادلة بين دول «البريكس»، لكنها تواجه قيود وتحديات قد تضع حدودا لإمكانية تطوير عملها مستقبلا، لاسيما بالنظر إلى الاختلالات الديموغرافية والاقتصادية، والاختلافات السياسية العديدة الموجودة حاليًا.

1- تفاوت القدرات الديمغرافية والاقتصادية:

يختلف عدد سكان الدول الخمس اختلافًا كبيرًا: فبينما يبلغ عدد سكان جنوب إفريقيا حوالي 57 مليون نسمة، ويبلغ عدد سكان كل من الهند والصين معا ما يقرب من 3 مليارات نسمة، ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لا تزال البرازيل وروسيا في المقدمة، مع احتلال الهند مرتبة أقل بكثير من الدول الأعضاء الأخرى، وتتباعد المجالات الأخرى بشكل ملحوظ، مثل عدم المساواة والتجارة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية.

وحسب الناتج المحلي الإجمالي، تحتل كل من الصين والهند والبرازيل مكانًا ضمن أكبر 10 اقتصاديات في العالم، بينما تأتي روسيا في المرتبة 12، وبالمقارنة، تحتل جنوب إفريقيا المرتبة 38. وبينما أصبحت الصين تُعرف باسم المصنع العالمي، حيث يشكل التصنيع حوالي 27 % من الناتج القومي للبلاد، يهيمن قطاع الخدمات على اقتصاد الهند، والذي يمثل ما يقرب من 60 % من ناتجها المحلي الإجمالي [20].

وباستثناء الهند، لا تتمتع أي من دول البريكس الأخرى بنفس الآفاق الاقتصادية الوردية، التي كانت تتمتع بها في بداية المجموعة في عام 2009، فجنوب أفريقيا لديها مشاكلها الداخلية الخاصة، وتتعمق كل يوم يمر، من الانقطاعات اليومية للتيار الكهربائي والقيود اللوجستية التي تعيق الصادرات، مع انخفاض «الراند» إلى أدنى مستوياته القياسية المتتالية خلال مايو 2023[21].

2- تباين المصالح السياسية:

يتضمن تجمع البريكس القليل من المصالح السياسية المشتركة، فقد تتفق بكين وموسكو على اتخاذ مواقف أكثر صرامةً ضد الغرب، لكن نيودلهي لا ترغب في انتقاد الغرب صراحةً؛ حيث تفخر باستقلاليتها الاستراتيجية وسياسة عدم الانحياز؛ فعلى سبيل المثال انتقدت موسكو وبكين تحالفي «أوكوس» و«كواد» باعتبارهما امتداداً للناتو في آسيا، لكن هذا لم يمنع نيودلهي من التعهُّد بدعم مبادرات المجموعتين في المحيطَين الهندي والهادئ، ما لم تتعارض مصالحهما مع أهدافها في المنطقة، لاسيما أنها أحد أعضاء تحالف «كواد»[22]، ولا توحي العلاقات الهندية الصينية في ظل النزاع الحدودي بأن كل شيء على ما يرام على الصعيد الثنائي أو حتى في السياق الإقليمي[23]. وبالمثل، تسبب التعاون بين روسيا وباكستان، وخاصة فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة، في بعض الذعر في نيودلهي [24].

وستدفع هذه الخلافات نيودلهي إلى التقارب مع واشنطن، وهناك مؤشرات بدأت بالفعل في الظهور، على سبيل المثال، انضمت الهند مؤخرًا إلى الولايات المتحدة لمعارضة توسيع حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي،

ويبدو أن الهند اتخذت هذا الموقف لمواجهة نفوذ الصين في صندوق النقد الدولي، ومن المثير للاهتمام أن تصرف دلهي يتعارض مع مطالبة دول تجمع البريكس بإصلاح مؤسسات بريتون وودز ومعارضة هيمنة الغرب عليها (25).

3- الخلافات حول معايير العضوية الجديدة:

هناك اختلافات بين أعضاء البريكس حول المعايير المطلوب توافرها في الدول طالبي العضوية الجديدة، وخلال اجتماعهم الأخير في كيب تاون بجنوب أفريقيا أوائل يونيو 2023، أشار وزراء خارجية البريكس إلى أن العمل لا يزال جارياً لتحديد معايير الأعضاء الجدد، ولم يتم تحديد أي «مرشحين ذوي الأولوية»، والتدرج في عملية التوسع له ما يبرره حيث قد تكون هناك مخاطر مرتبطة بالتوسع في صفوف نواة بريكس، ومن المرجح أن تصبح عملية صنع القرار أكثر تعقيدًا في وقت تكون فيه مجموعة بريكس مستعدة لاتخاذ قرارات حاسمة علي المدى الطويل[26].

لقد أصبحت معضلة «تمثيل الحجم» بالنسبة لمجموعة بريكس واحدة من القضايا الرئيسية لتوسعها وتنميتها على المدى الطويل، وسيتطلب موازنة الحجم/الوزن من ناحية وتغطية/ تمثيل المناطق الرئيسية لجنوب الكرة الأرضية مزيجًا من تنسيق BRICS + الإقليمي (الذي يجمع الترتيبات والمنظمات الإقليمية في البلدان النامية)، وإضافة بعض الأوزان الثقيلة في قلب البريكس» / «دائرة الشراكة»، وفي النهاية، قد يتوصل أعضاء «البريكس» إلى استنتاج مفاده أن توسيع نواة البريكس يمثل مشكلة ، وأن الصيغ الأخرى مثل BRICS + / BRICS ++ أو «دائرة الأصدقاء» الدائمة التي تشارك في قمم «البريكس» قد تكون مفضلة[27].

ومن ناحية أخرى، فإن المساهمين الرئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين دول «البريكس» هم الصين والهند، في حين أن معظم الدول المدرجة كمرشحين محتملين لتصبح أعضاء هم مستهلكون للقروض وليسوا مساهمين قويين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومع اندماج سبع أو ثماني دول مستهلكة جديدة في المجموعة، فإن تحديات أكبر أمام الدول الأعضاء في البريكس ومزايا مالية

أقل، إن وجدت، للدول الجديدة، ومن المؤكد أن المجموعة ستكون أضعف مع وجود المزيد من الأعضاء اليائسين لتلقي المساعدة الاقتصادية، لاسيما في ظل السجل الضعيف للكتلة عندما يتعلق الأمر بمساعدة البلدان الأخرى، ومساعدتها على تحقيق ازدهار اقتصادي حقيقي ومستدام[28].

خاتمة

رغم أن عدد أعضاء «البريكس» حالياً لا يتجاوز خمس دول، تتباعد جغرافيا وتفاوتت ديمغرافيا واقتصاديا وتختلف سياسيا، لكنها استطاعت أن تفرض نفسها لاعبا جديدا يتطور بصورة وئيدة لكن أكيدة على الساحة الدولية، لقد أصبحت «البريكس» أول ناد متعدد الأطراف غير غربي وعابر للقارات.

ويمثل الصعود الاقتصادي لـ«البريكس» تحولا جيو- سياسيًا مهمًا، حيث أصبح يُنظر إلى هذه المجموعة على أنها بديل عن «النظام العالمي الليبرالي» الذي تقوده الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لدول «البريكس» مجموع الدول الصناعية السبع المتقدمة التي تقودها الولايات المتحدة.

ومؤخرا، شهد إحجام دول «البريكس» عن الانفتاح وتوسيع عضويتها تغيرًا. وكانت الصين عادة أكثر المؤيدين صراحة للتوسع، بينما كان يُنظر إلى الهند على أنها الأكثر ترددًا، وشهدت حرب أوكرانيا زيادة دعم روسيا لتوسع «البريكس»، وهذا مدفوع بحاجتها إلى توسيع قاعدة دعمها ضد الرقابة والعقوبات الغربية.

وعلى الرغم من العديد من حالات المنفعة المتبادلة بين دول «البريكس»، لكنها تواجه قيود وتحديات قد تضع حدودا لإمكانية تطوير عملها مستقبلا، لاسيما بالنظر إلى الاختلالات الديموغرافية والاقتصادية، والاختلافات السياسية العديدة الموجودة حاليًا، وهناك الآن اختلافات بين أعضاء «البريكس» حول المعايير المطلوب توافرها في الدول طالبي العضوية الجديدة.

وإجمالاً، يُنظر إلى مجموعة «البريكس» اليوم على أنها الصوت الأكثر تفضيلا للجنوب العالمي على طاولة عالية من القوى الكبرى في النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وعلي مدى السنوات

القليلة الماضية، تبدى دول عديدة، لاسيما بعد انضمام بعض الدول العربية «للبريكس» ، ولكي تتغلب مجموعة بريكس على اختلافاتها الداخلية، لن يتطلب ذلك فقط تفاهمًا وثقة متبادلين قويين ولكن براعة دبلوماسية يومية وبصيرة لمبادرات جريئة. وسيظل هذا عملاً قيد التقدم، حيث إن توسيع مجموعة «البريكس» لن يؤدي إلا إلى جعل الإجماع أكثر صعوبة في تحقيقه.

وعلى الرغم من أن القبول الكامل لأعضاء جدد في نواة «البريكس» يبدو غير مرجح على المدى القريب جدًا، فقد يكون هناك مزيد من التقدم الذي أحرزته المجموعة في تطوير صيغة البريكس + وتمهيد الطريق لتعاون أكبر بين دول التجمع مع الاقتصاديات النامية الأخرى، وكتل التكامل الإقليمي.

المراجع

1. انظر :

Alex Whiteman and Robert Edwards, BRICS Sees Strength In Numbers As It Envisions A Multipolar World Order – Analysis, June 3, 2023, available at:

https://www.eurasiareview.com/03062023-brics-sees-strength-in-numbers-as-it-envisions-a-multipolar-world-order-analysis/

2. انظر :

More than 30 countries want to join the BRICS, May 24, 2023, available at: https://moderndiplomacy.eu/2023/05/24/more-than-30-countries-want-to-join-the-brics/

3. عبد الله جمال، تكتلات بديلة: هل يتمكن تجمع «بريكس» من تعزيز مكانته الدولية؟، إنتريجونال، 18 سبتمبر، 2022، متاح على الرابط:

https://www.interregional.com/%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84

4. انظر :

Rahul Mishra and Raj Kumar Sharma, Taking down BRICS, June 30, 2020, available at:

https://indianexpress.com/article/opinion/taking-down-brics-6483623/

5. محمد كمال، نحو عضوية «البريكس»، المصري اليوم، الاثنين 01-05-2023، متاح علي الرابط:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2875518

6. انظر :

Barclay Ballard, Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant – here's why, May 4, 2020, available at:

https://www.worldfinance.com/strategy/failure-to-welcome-new-members-could-render-the-brics-association-irrelevant-heres-why

7. انظر :

Kester Kenn Klomegah, BRICS 2020: Achievements And Future Challenges – OpEd, November 18, 2020, available at:

https://www.eurasiareview.com/18112020-brics-2020-achievements-and-future-challenges-oped/

8. انظر :

DNYANESH KAMAT, BRICS expansion and a message to the West, JUNE 1, 2023, available at:

https://asiatimes.com/2023/06/brics-expansion-and-a-message-to-the-west/

9. انظر :

SWARAN SINGH, BRICS expanding opportunities to influence global governance, MAY 30, 2023, available at:

https://asiatimes.com/2023/05/brics-expanding-opportunities-to-influence-global-governance

10. انظر :

Alex Whiteman and Robert Edwards, BRICS Sees Strength In Numbers As It Envisions A Multipolar World Order – Analysis, June 3, 2023, available at:

https://www.eurasiareview.com/03062023-brics-sees-strength-in-numbers-as-it-envisions-a-multipolar-world-order-analysis/

11. انظر :

SWARAN SINGH, BRICS expanding opportunities to influence global governance, Ibid.

12. انظر :

Will Egypt Join and Adapt BRICS Currency? June 2, 2023, available at:

https://moderndiplomacy.eu/2023/06/02/will-egypt-join-and-adapt-brics-currency/

13. محمد كمال، نحو عضوية «البريكس»، مصدر سابق.

14. انظر :

https://aawsat.com/home/article/4090801/%D9%87%D9%84-

15. الشيخ عبد الله بن زايد.. الإمارات تسعى لأن تكون طرفاً فاعلاً في «بريكس»، الشرق الأوسط، السبت 3 يونيو 2023 ، متاح علي الربط :

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%8

16. بريكس تدعو إلى إعادة توازن النظام العالمي، كيب تاون: «الشرق الأوسط»، السبت 3 يونيو 2023 ، متاح علي الرابط :

https//:aawsat.com%/D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D984%%D

17. انظر :

DNYANESH KAMAT, BRICS expansion and a message to the West, JUNE 1, 2023, available at:

https://asiatimes.com/2023/06/brics-expansion-and-a-message-to-the-west/

18. انظر :

Yaroslav Lissovolik, The "BRICS expansion dilemma": size vs representation, May 11, 2023, available at:

https://moderndiplomacy.eu/2023/05/11/the-brics-expansion-dilemma-size-vs-representation/

19. انظر :

Yaroslav Lissovolik, Meeting of BRICS Foreign Ministers in Cape Town: gauging the trends ahead of the summit, June 6, 2023, available at:

https://moderndiplomacy.eu/2023/06/06/meeting-of-brics-foreign-ministers-in-cape-town-gauging-the-trends-ahead-of-the-summit/

20. انظر :

Barclay Ballard, Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant – here's why, Ibid.

21. انظر :

DNYANESH KAMAT, BRICS expansion and a message to the West, Ibid.

22. عبد الله جمال، تكتلات بديلة: هل يتمكن تجمع «بريكس» من تعزيز مكانته الدولية؟، مصدر سابق.

23. انظر :

Rajeswari Pillai Rajagopalan, Contradictions Grow Amid Another BRICS Summit – Analysis, November 22, 2020, available at:

https://www.eurasiareview.com/22112020-contradictions-grow-amid-another-brics-summit-analysis/

24. انظر :

Barclay Ballard, Failure to welcome new members could render the BRICS association irrelevant – here's why, Ibid.

25. انظر :

By Rahul Mishra and Raj Kumar Sharma, Taking down BRICS, Ibid.

26. انظر :

Yaroslav Lissovolik, Meeting of BRICS Foreign Ministers in Cape Town: gauging the trends ahead of the summit, Ibid.

27. انظر :

Yaroslav Lissovolik, The "BRICS expansion dilemma": size vs representation, Ibid.

28. انظر :

Alex Whiteman and Robert Edwards, BRICS Sees Strength in Numbers as It Envisions a Multipolar World Order, Ibid.